أسباب تأويل الحديث الشريف عند متكلمي الإمامية

أ.د علي عبدالحسين المظفر (*)
عامر عبدالله عطيه الزيادي

المقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الانبياء والمرسلين حبيب إله العالمين أبي القاسم محمد وعلى أهل بيته الطيبين الطاهرين.

أما بعد :

أصبح اللجوء إلى تأويل الحديث ، ضرورة ملحة لإرتباطه الوثيق بحل تعارض دلالات الفاظ الحديث فيما بينها ، أو مع الادلة الاخرى ، وكذلك في الكشف عن الإبهام الذي يحيط بالدلالة المشكلة للحديث؛ للحيلولة دون تعطيل الفهم ، لذا كان لابد من إنتهاج التأويل .

من المعلوم أن مباحث المتكلمين تتمحور عن البحث في إثبات أصول العقيدة والمذهب ، بالأدلة العقلية ، والنقلية والرد على المخالفين لهم؛ لذا فقد أصبح فضاء التأويل في روايات العقائد أكثر اتساعاً ؛ مما جعل التأويل يجد له في علم الكلام كلّ مبررات مركزيته ، ومن هنا ظهرت أسباب عديدة ألجأت المتكلمون لتأويل الدلالة الظاهرية المشكلة للحديث

لذا ترى أن المنهج التَأوِيلي للفكر الإمَامِي، يدخل ضمن نظرية تعدد القراءات فيكون أمراً مقبولًا وليس أمراً شاذاً، ، وهذا الكلام لا يعني بطبيعة الحال تسويغ فكرة التأويل على إطلاقها واستباحة الخروج على الظاهر دون موازين ،أو ضوابط، لأن ذلك يساوق هدم ثوابت الإسلام، فلطالما تسللت الفرق المنحرفة تحت ستار التأويل، الذي يقترب في بعض اتجاهاته من التحريف والتلاعب في دلالات اللفظ، بحجة الحمل على المعاني الباطنية ، كما لابد أن يرتكز التأويل على ثوابت ، ينطلق في ضوئها المؤول في تأويل النص، التي تسمى بالقرائن الصارفة ، وستقتصر هذه الدراسة على دراسة الاسباب التي دعت متكلمي الإمامية إلى تأويل دلالة الأحاديث المخالفة والمشكلة.

(*) جامعة الكوفة / كلية الفقه
amralzyady 991@gmail.com

المبحث الأول : مخالفة مدلول الرواية لضرورات المذهب .

إن دلالــة ظواهــر النصوص المخالفة للأدلة المســتندة إلى ثوابت عقلية ، وضرورات دينية ومذهبية تمنع علماء الكلام من الأخذ بها؛ لمــا ينتج عنــه من"اصطدام الظاهــر بالقواعد المســلمة ومعارضته لماثبت من مباني المتكلم أو المشــرع ، وهــذه قرينــة عامة ومــن دونها لايصــح التأويــل ، وإلا لما إســتقر حجر على حجــر ، ولكان لكل مبطــل أن يقول ما يقول ثم يتذرع إذا رأى ضراوة الاحتجاج عليه ، بأنه لم يقصــد ظاهر كلامه ، وقد قيل : إن بيان المراد لا يدفع الايراد"[١] .

لذا فأن ما جاء مخالف لتلك ثوابت المذهب وضرورات الديــن، الثابتة بالعقل ، والروايات الصحيحة كان لزامــاً على العلماء أن يصرفوه عــن ظاهره ، فالمتكلم إذا"حصل له علم قطعي بأن بعض الروايات التي يتنافى ظاهرها مع تلك الأحاديــث ، لم يكن هــذا الظاهر مقصوداً، فإن أمكــن تأويل هذه الأخبــار بصورة لا تتضارب مع تلك الأحاديث الصريحة القطعية التي تعتبر مــن ضروريــات الدين، لأخذنــا بالتأويل، وإذا أمكــن الجمع بين هاتين الطائفتين على أســاس الجمع العرفي بين الروايات، لقمنا بهذا الجمع، وإن لم يمكن التأويل ولا الجمع العرفي، أرجعنا علمها إلى قائلها"[٢].

ومن هذه الروايات التي يفهم من ظواهرها مخالفة لضرورة من ضرورات المذهب :

أولا: روايات تحريف القرآن:

تُعــد قضية ســلامة القــرآن مــن التحريف إحــدى المســائل العقائديّة التي شــدّد الكثير من علماء الإمامية على ضرورتها، كما أنها مورد اتفاق عموم المســلمين، ومن ثــم فأننا نعتقد بأنّ القرآن الذي بين أيدينا ، هو ذاته الذي أُنزل على رســول الله (ص) من دون زيادة ، أو نقيصة أو تغييــر، لذا لا ينبغي أن يتطرق الشــك بالنســبة للمســلم في ثبوت القرآن ، وقــد تكفّل الله تعالى بحفظــه ، فقال تعالى: {إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ} سورة الحجر الآية ٩ .

إلا أنــه وردت بعــض الروايــات في كتب الفريقين، تدل في ظاهرها على وجود التحريف في القرآن الكريم ، ســواء كان القول بالنقصان أو الزيادة ، من هذه الروايات :

١ ـ روى الكليني باســناده عن علي بن سويد، قال: كتبتُ إلى أبي الحسن موسى (ع) وهو في الحبس كتابــاً ، وذكر جوابــه (ع) إلى أن قال: "أُوتمنوا على كتاب الله، فحرّفوه وبدّلوه"[٣].

٢ ـ روى ابــن شــهر آشــوب فــي المناقــب مــن خطبة أبــي عبــدالله الحســين (ع) في يوم عاشوراء وفيها: "إنّما أنتم من طواغيت الأمّة، وشُذّاذ الأحزاب، ونبذة الكتاب، ونفثة الشيطان، وعصبة الآثام، ومحرّفي الكتاب"[٤].

والمتأمل في الروايتين المتقدمتين يتضح له أن الإمــام (ع) كإن خطابه موجه إلى من باعوا آخرتهــم بدنياهــم من بني أمية وبنــي العباس ، فزينت لهم انفســهم تأويل للقــرآن على هواهم؛ ليتوافق مع أطماعهم ونواياهم الفاســدة ، فأطلق الإمام لفظة تحريف القرآن وكان قاصدا تأويلهم الباطل ،وهو التحريــف المعنوي ،لا التحريف النصــي لألفاظــه التــي تكفــل الله بحفظهــا من الزوال، والاندراس والتحريف ، وهو مصداق لقول رســول الله(ص) لأميــر المؤمنين (ع) :" تقاتــل يا عليّ على تأويل القرآن كما قاتلت على تنزيله"[٥].

٣ ـ جاء في الكافي عن منخل، عن أبي عبدالله (ع) قال: "نزل جبرئيل على محمّد (ص) بهذه الآية هكذا "يا أيُّها الذينَ أوتُوا الكتاب ||آمِنوا بما أنَزَّلنَا ـ في عليّ ـ نُوراً مُبِيناً "[٦].

يقول الشيخ البهائي(ت١٠٣١هـ) في هذه الرواية: " الصحيح أنّ القرآن العظيم محفوظ عن ذلك، زيادة كان أو نقصاناً، ويدلّ عليه قوله تعالى: {وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ}، وما اشتهر بين الناس من إسقاط اسم أمير المؤمنين (ع) منه في بعض المواضع مثل قوله تعالى: { يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ} ـ في علي ـ وغير ذلك فهو غير معتبر عند العلماء "[٧].

وقال الفيض الكاشاني(ت١٠٩١هـ) في مقدمة تفسيره (الصافي) بعد نقل روايات التحريف في كتاب الله : "أننا لو ركنا إلى التصديق بهذه الروايات ، لم يبق لنا اعتماد بالنص الموجود وقد قال تعالى :{ وَإنهُ لكتاب عَزيز لا يَأتيهِ الباطل من بين يديه ولا من خَلفه} سورة فصلت الآية ٤٢، وقال { وإنا نَحنُ نَزلنَا الذِكرَ وإنا لهُ لَحافِظون} سورة الحجر الآية ٩، وأيضاً يتنافى مع روايات العرض على القرآن، فما دل على وقوع التحريف مخالف لكتاب الله وتكذيب له فيجب رده والحكم بفساده أو تأويله [٨] .

ويرى السيد الخوئي(ت١٤١٣هـ): "إنّ بعض التنزيل كان من قبيل التفسير للقرآن ، وليس من القرآن نفسه، فلابدّ من حمل هذه الروايات على أنّ ذكر أسماء الأئمّة في التنزيل من هذا القبيل، وإذا لم يتمّ هذا الحمل ، فلابدّ من طرح هذه الروايات لمخالفتها للكتاب والسُنّة والأدلّة المتقدّمة على نفي التحريف"[٩].

٤ ـ عن أبي جعفر (ع) أنّه قال: "ما يستطيع أحد أن يدّعي أنّ عنده جميع القرآن كلّه ظاهره وباطنه غير الأوصياء "[١٠]، وهذا النوع من الروايات يُوهم بوقوع التحريف في القرآن بالزيادة والنقصان ،وعلى فرض صحّة الحديث، فإنّه يمكن توجيهه بمعنى آخر يساعد عليه اللفظ فيه، نحو ما قال السيد الطباطبائي: "قوله (ع) إنّ عنده جميع القرآن، إلى آخره، الجملة وإن كانت ظاهرةً في لفظ القرآن، ومشعرة بوقوع التحريف فيه، لكن تقييدها بقوله (ظاهره وباطنه) يفيد أنّ المراد هو العلم بجميع القرآن، في ضوء معانيه الظاهرة على الفهم العادي، ومعانيه المستبطنة على الفهم العادي"[١١].

ولا ينكر أن هناك روايات في كتاب الكافي جاءت تحمل في مضامينها بعض الآيات القرآنية على غير الرسم القرآني المحفوظ لدينا ، وقد أطلع الباحث على أكثر من عشرين موضعاً[١٢]، أشار إليها العلامة المجلسي في كتابه مرآة العقول في أثناء تعرضه للشرح روايات الكافي ، وعزا هذا الاختلاف إلى أمرين :

الأول : الأخطاء التي إرتكبها النساخ ، ونقصد به التصحيف ، أو التحريف الواقع سهوا وهذا أمر وارد، فلا أحد معصوم من الوقوع في الخطأ.

الثاني : الوهم الذي وقع به الراوي ، إذ ترد بعض الآيات متماثلة في تراكيبها لكنها تختلف في لفظة أو أكثر ، فيقوم الراوي بإدخال آية بأخرى وهو يحسب أنها آية واحدة ، وهو خطأ فاحش ، وتحريف منكر للقرآن إن كان متعمدا منه .

لكن ما يثير الاستغراب التعليل الذي قدمه العلامة المجلسي(ت١١١١هـ) لوقوع هذا الاختلاف بالقول:" ويدلّ على أن مصحفهم كان مخالفاً لما في أيدي الناس في بعض الأشياء" [١٣]،

والـذي يراه البحث أن هذا التعليل من شـأنه أن يؤيّد ما جاء على لسان اعداء مذهب أهل البيت فالقـول بتحريف القرآن ، وأن لهم مصحفاً غير الـذي بين أيدينا ، نعم ربما يصدر عن المعصوم (ع) ذلـك القـول حاكياً بالمعنـى عن مضمون الآية ، لكن أن تأتي الآية على غير ما جاء في القرآن !! فهذا محال عنهم .

ومما تناوله المجلسي ضوء شرحه لما رواه الكليني بسـنده عن محمد بن يحيى ، عن محمد بن الحسـين ، عن محمد بن عيسـى ، عن أبي عبد الله المؤمن ، عن عبد الأعلى مولى آل سام قال سـمعت أبـا عبد الله (ع) يقـول:" والله إني لأعلم كتاب الله من أوله إلى آخره كأنه في كفي فيـه خبر السـماء ، وخبـر الأرض ، وخبر ما كان، وخبر ما هو كائن، قال الله عز وجل : فيه تبيان كل شيء" [١٤].

ويعلق العلامة المجلسـي علـى ما جاء في متـن الحديث من القول المنسـوب إلـى القرآن الكريـم فيقـول : (فيـه تبيان كل شـيء) الذي في المصحف في سـورة النحل { وَنَزَّلْنا عَلَيْكَ الْكِتابَ تِبْياناً لِكُلِّ شَـيْءٍ } سـورة النحل الآية ٨٩، فيحتمـل أن يكون في قراءتهـم كذلك ، أو نقل بالمعنـى ، والظاهـر أنه من تصحيف النسـاخ والرواة"[١٥] .

ولا يخفـى على مُنصِـف أنَّ أهل البيت هم أعلـم بما جاء بكتـاب الله بعد نبيـه (ص)، فلا يخفـى عليهم لفظه ، ولا تفسـيره وتأويله ، ولا يمكن أن يـروا عن كتـاب الله بالمعنى بدعوى عدم الحفظ أو غيره ، لكن لو علم سـبب صدور الحديـث مـن المعصوم (ع) لبطـل العجب من عـدم مطابقة كلامـه (ع) لنص الآيـة ، فربما كان هذا جوابا لسـائل عن القرآن :هل جاء فيه تبيانا لكل شيء ؟ .

أقوال علماء الإمامية في دعوى التحريف:

في ضوء تتبع أقوال علماء الشيعة الإمامية متقدميهم ومتأخريهم ، يتضح جلياً أنهم يعتقدون بعـدم وقوع التحريف في القـرآن الكريم ، وأنّ المصحف الموجود بين أيدينا هو يشـتمل على كل مـا أنـزل الله على نبيّنا محمّـد (ص) دون أيّ زيـادة ، أو نقصان كما جاء التصريح بذلك في كلمات كبار علمائنـا منذ أكثر من ألف عام حتّى الآن ، ونشير هنا إلى كلمات بعض علمائنا الإعلام:

١- ذكر الشيخ الصدوق(ت٣٨١هـ) في كتابه (الاعتقادات):"اعتقادنـا أنّ القـرآن الّذي أنزله الله تعالـى علـى نبيّـه محمّد (ص) هـو ما بين الدفّتيـن ، وهـو ما في أيدي النّـاس ليس بأكثر من ذلك"[١٦].

وبالرغـم ممـا ذكره الصـدوق فـي كتابه المذكـور من عـدم اعتقاده بالتحريـف، إلا أنه قـد روى في مـن لا يحضره الفقيـه رواية عن سـليمان بن خالد قولـه : قلت لابي عبدالله (ع): في القرآن رجم؟ قال : نعم ، قلت كيف ؟ قال : الشيخ والشيخة فارجموهما البتة ، فإنهما قضيا الشـهوة"[١٧]، وهذه العبارة ليست موجودة في كتاب الله، لكن نقله لهذا الرواية لا يمكن ترجيحه على ما صرح به مـن الاعتقاد بعدم التحريف، كما أن موقفه الحازم من القول بالتحريف ونفيه القاطـع له - مع العلم بما ذكر - لخير دليل على صحة ما ذهبنا إليه [١٨] .

٢- قـال الشـيخ الطوسـي (ت٤٦٠هـ)"أمّـا الـكلام في زيادته ونقصانه-أي القران الكريم - فممـا لا يليق به أيضـاً ؛ لأنّ الزيادة فيه مجمع على بطلانها ، والنقصان منه فالظّاهر أيضاً من مذهب المسلمين خلافه ، وهو الأليق بالصحيح

مـن مذهبنا ، وهو الّـذي نصره المرتضى ، وهو الظاهـر في الروايات ، غيـر أنّه رويت روايات كثيـرة من جهة الخاصّة، والعامّـة بنقصان كثير مـن آي القرآن ، ونقل شـيء منه من موضع إلى موضـع طريقها الآحـاد الّتي لاتوجـب علماً ولا عملاً ، والأولى الإعراض عنها ، وترك التشاغل بهـا لأنّه يمكن تأويلها"[١٩]، الذي يظهر من كلام الشـيخ أن تلك الروايـات الباعثة علـى الاعتقاد بتحريف القرآن هـي روايات لا توجب علماً ولا عمـلاً ، ومن ثم فهـو لا يعتقـد بمضمونها ،وأن جـاءت من أكثر من طريـق ، وإن عملية تأويلها ممكنة بحيث تدفع عنها شبهة التحريف .

وأما ما جاء في كتابه (الخلاف في الفقه) من إيراد خبر رجم الشيخ والشيخة بقوله : "وقد نسخ أيضا التـلاوة وبقي الحكم على مـا روي من آية الرجم من قول:

(الشـيخ والشـيخة إذا زنيا فارجموهما البتة نكالا من الله) وإن كان ذلك مما أنزله الله والحكم بـاق بلا خلاف[٢٠] " فالظاهر أن اسـتدلاله بخبر الرجم من باب الزام المخالف بما ألزم به نفسه من قبول الروايات القائلة، بسقوط بعض الآيات من القرآن الكريم ، لأنـه بعد أن حكم بوجوب الرجم علـى الثيب الزانية حكى عن الخوارج أنهم قالوا: لارجم في شـرعنا ، لأنه ليس فـي ظاهر القرآن ولا في السـنة المتواترة ،فأجـاب بقوله : " دليلنا إجمـاع الفرقة ، وروي عن عمـر أنه قال : لولا أنني أخشى أن يقال زاد عمر في القرآن لكتبت آية الرجم في حاشية المصحف "[٢١].

فيظهر أن الشـيخ الطوسـي مع ايراده لتلك الروايـة ونقله لها ، لا يعني بالضـرورة التزامه بمضمونهـا ، ومدلولهـا والتدقيق فـي هذه الآية المزعومـة ، ومقارنتهـا مع سـياق بقيـة الآيات القرآنية ونفسها ، وأسلوبها يؤدي إلى انكار كونها قرآنـا، فضلاً عن أن الإمام علي (ع) - قد أنكر - بالملازمة ، وليس بالصراحـة كونها آية قرآنية، فإنه (ع) لما جلد شراحه الهمدانية[٢٢] يوم الخميس ورجمها يـوم الجمعة، قـال: «حددتها بكتاب الله ورجمتها بسنة رسول الله (ص)» [٢٣].

٣-إسـتبعد الفيض الكاشـاني(ت١٠٩١هـ) ما جاء في الروايـات المتضمنة لنصوص تدل على التغييـر والتحريف في القـرآن ، وأن ما جاء من الفـاظ زائده كما في بعض الروايات يكون بمثابة مـا كان محذوفا من جنس القرآن، فهي من قبيل : "التفسـير و البيان ، و لم يكن من أجزاء القرآن، فيكـون التبديـل في ضـوء المعنـى، أي حرّفوه وغيـرّوه في تفسـيره و تأويله، أعني حملوه على خلاف ما هو به فمعنى قولهم كذا نزلت أن المراد بـه ذلك ، لا أنها نزلت مـع هذه الزيادة في لفظها فحـذف منهـا ذلك اللفظ"[٢٤] ، في اشـارة إلية ما رواه الكلينـي بإسـناده عن أبي جعفـر (ع): أنه كتب في رسالته إلى سعد الخير ، و كان من نبذهم الكتـاب أن أقامـوا حروفه و حرّفـوا حدوده فهم يروونـه و لا يرعونه و الجهـال يعجبهم حفظهم للرواية و العلماء يحزنهم تركهم للرعاية"[٢٥].

أما ما جاء من أقوال لعلمائنا المعاصرين عن تلك الروايات :

١- العلّامـة الطباطبائي(ت١٣٢١هـ) الـذي أنكر شـبهة التحريف من زيادة أو نقصان قائلاً:" أنّ القرآن الّذي أنزله الله على نبيّه (ص) ووصفه بأنّه ذكر ، محفوظ على ما أنزل ، مصون بصيانة إلهيّـة عن الزيادة والنقيصة والتغيير كما وعد الله نبيّه فيه" [٢٦].

٢- أما السيد أبو القاسم الخوئي فيقول:"المعروف بين المسـلمين عـدم وقوع التحريف فـي القرآن ، وأنّ الموجـود بأيدينا هو جميـع القرآن المنزل

علـى النبـيّ الأعظـم (ص) وقد صّـرح بذلك كثر من الأعـلام ، منهم رئيس المحدّثين محمّد بـن بابويه، وقد عـدّ القول بعـدم التحريف من معتقـدات الإمامية ... أنّ المشـهور بين علماء الشـيعة ومحقّقيهم ، بل المتسـالم عليه بينهم هو القول بعدم التحريف .."[٢٧].

رأي واستنتاج :

يرى علماء الإماميـة أن وجود الحديث في الكتـب المعتبرة عندهم ،لايبـرر بمجرد الأخذ بمدلولـه ، والإعتقاد بصحتـه ، إذ ليس عندهم كتاب التزم مؤلفه بالصحة أبدا ،إذ يستغني بذلك الباحـث عن النظر في أسـانيد حديثه والفحص عن رجاله وماقيل فيهم من الجرح والتعديل.

لذا نـرى أن أغلب علمائنـا ،والذين عليهم الاعتماد ينفون التحريف ، والنقصان في القرآن نفيـاً قاطعـاً ، ولم يقـل بنقصانه سـوى عدد لا يتجاوز أصابع اليد الواحدة ، وربما هذه الاقوال تمثل آراء شـخصية فرضتها توجهاتهم العقدية فـي قبـول كل ما جاء من روايات، نُسـبت إلى أهل البيت ، كما هو الحال عند الإخبارية، وإن إيرادهـم لبعض تلك الروايات في كتبهم لايعني بالضـرورة إيمانهم بمضامينها واعتقادهم بها ، أو أنها تمثل نظرية الشـيعة الإمامية في مسألة تحريف القرآن .

فيتضـح موقف علمـاء الإماميـة الصريح مـن دعوى التحريف ،هو أن هناك طائفتين من الروايات ، طائفة لا يمكن القبول بمدولها، لأنها تعـارض صريح القرآن مـن كونه محفوظ من التغيير والزوال ،وأغلب هذه الروايات ضعيفة سـنداً ،ومن ثم سـاقطة عن الحجيـة ، وطائفة أخـرى يمكن أن تكـون قابلة للتأويـل إذ تندفع معها تلك الشـبهة التي تسـتند إلـى مداليل هذه الروايات .

المبحث الثاني : مخالفة مدلول الرواية للمسلمات العقلية .

للعقـل أهميـة بالغـة في الفكر الإسـلامي، وقـد اهتم المسـلمون بـه اهتماماً كبيراً بسـبب أهميته في تنظيم حياة البشرية أجمع، ولقد عني الإسلام بالعقل عناية لم يسبقه إليها دين آخر من الأديان السماوية ،فقد ذُكر العقل باسمه،وأفعاله في القـرآن الكريم في مواضع كثيرة[٢٨]، وهذا دليل علـى اعتبار العقـل ومنزلته فـي الرؤية الإسلامية.

وذكـر الشـيخ المفيد(ت٤١٣هـ) في أقسـام حكم العقل على الاشياء، أنها على ضربين :

"أحدهمـا : معلـوم حظره بالعقـل ؛ وهو ما قبحـه العقل ، وزجـر عنه ، وبعُـد منه كالظلم والسفه والعبث .

والضـرب الآخـر : موقوف فـي العقل، لا يقضـي علـى حظـر، ولا إباحة إلا بالسـمع ، وهو ماجاز أن يكون للخلق بفعله مفسـدة تارة، ومصلحـة أخـرى ، وهـذا الضـرب مختص بالعادات من الشـرائع التي يتطرق إليها النسخ والتبديل ، فأما بعد اسـتقرار الشـرائع ؛ فالحكم أن كل شـيء لا نـص فـي حظـره فإنـه على الإطلاق؛ لأن الشـرائع ثبتت الحـدود وميزت المحظـور ، فوجب أن يكون مـا عداه بخلاف حكمـه "[٢٩] ، فليس كل ما يرفضه العقل ممتنع الوقـوع، ولا كل ما يقبله العقـل ممكن الوقوع فكمـا "أن العقـل لم يمنع من بعثـة نبي من بعد نبينا (ص) ونسـخ شـرعه كما نسخ ما قبله من شـرائع الأنبياء ، وإنما منع ذلك الإجماع والعلم بأنه خـلاف دين النبي (ص) مـن جهة اليقين، ومـا يقارب الاضطـرار والإمامية جميعا على مـا ذكرت ليـس بينها فيه على مـا وصفت من خلاف"[٣٠].

وفـي المـدارس ذات الاتجاهـات الباطنيـة، كالغرابية والبابية والإسماعيلية، لا تتمتَّع الأحكام العقليـة بأي احترام غالباً، إذ يكون المرشـد ، أو الشـيخ في أعلى الهـرم ، وهو الـذي يميِّز الحق مـن الباطل ، وهنـا يفقد العقل قدراتـه، ويصبح عاجـزاً عن القيـادة، ومن هـذا المنطلق لا تجيز الإسـماعيلية الاجتهاد سـواءً في أصول الدين أم في فروعه [٣١].

واختلفت أنظار العلمـاء في المراد من العقل فـي الحكـم على الروايـات، فقيـل إن المراد من العقـل هو العقل الحصيف، الّذي يتفق عليه جميع العقلاء، إذا تجردوا عن كل النزعات والرواسب والخلفِيات [٣٢] ، وقيل:هو العقل المستنِير بالكتاب والسـنة الثابتـة، لا العَقـل المجـرد[٣٣] ، وأنكر بعضهم تحكيم العقـل كمعياراً في قبول الرواية ، فقالـوا: لنفرض أن تحكيم العقل في الأحاديث هو الصواب، فنحن نسأل: أي عقل هذا الّذي تُريدون أنْ تُحَكِّموه؟ أعَقل الفلاسِـفة؟ أنّهـم مُختَلِفون ، أمْ عقـل الأُدباء، أمْ عقـل الأطبَّـاء.. [٣٤] ، فتباينت مواقـف الفـرق الكلامية من حجيـة العقل والتي تمثلت بالمواقف الآتية :

١-فرقـة تقول أن "المصـدر الوحيد هو النص الشـرعي، مـن الكتـاب والسـنة، وأن المسـائل الاعتقاديـة توقيفيـة، فلا يتجاوزون مـا ورد في النصـوص موضوعـا، وتعبيـرا، ولا يتصدون لشرح ما ورد فيها أيضا، ولا لتوضيحه أو تأويله، ويلتزمـون بعد القلب على تلك الألفاظ بما لها من المعاني ،التي لم يفهموها ولم يدركوها"[٣٥].

٢-وفرقة تقول أن "المصدر هو النص، لكن ما ورد فيـه من ألفاظ وتعابيـر لا بد من حملها على ظواهرهـا المنقولـة، لا المعقولـة، والالتزام بها على أساس التسليم بما ورد النص بتفسيره"[٣٦].

٣-وفرقـة تقـول أن "طريق المعرفـة بالعقائد الحقة والمسـائل الكلامية هو العقل؛ إذ به يعرف الحق، ويميز عن الباطل، ولا منافاة بين الشـرع والعقل في ذلك، فالنص إنما يرشـد إلا الحق الذي يـدل عليه العقـل، ولو ورد ما ظاهـره مناف لما قرره العقل، فلابد مـن تأويل ذلك الظاهر إلى ما يوافق العقل ويدركه"[٣٧].

أما علمـاء الإمامية فذهبوا إلى "أن للأشـياء حُسـناً وقبحـاً ، يُدركهمـا العقـل دون أن يأمـر الشـارع أو ينهى ، وكل مافـي الأمر ، أن بعض الأشـياء يدرك العقل حسـنها بكل يسر وسهولة، وبعضهـا لابد له مـن التأمل والنظـر ، كالكذب النافـع ، والصـدق الضـار ، فإن حُسـن الكذب فيمـا إذا كان نافعـاً ، وقُبح الصدق إذا كان ضاراً لايدركهمـا العقل ، إلا بعـد ملاحظات ما يترتب عليهما من النفع والضرر"[٣٨] ، ويوضح الشـيخ المفيد علّة عدم استقلال العقل عن الشَّرع انطلاقاً من غياب المنهج الواضح في الشـريعة، وغياب الدليل العقلي والحسّـي، ذلك أن النصوص غالباً مـا تحكـم بأحكام مختلفـة في الأمور المتشـابهة وبأحكام متشـابه في الأمور المختلفة، وليس ذلك في مقدور العقل[٣٩] .

لـذا نجد أن الاسـتدلالات العقلية على أصول العقيـدة ، لا تتعـارض مع ظواهـر الكتاب، بل أنها تسـتمد شـرعيتها من الكتاب نفسه ، وتعتمد مرجعيتـه، وتسـتضيء بأصوله،"فإن المسـألة العقلية ليس للسـمع أقل مسـاس فيهـا، فلا يصح التمسـك بظواهر الكتاب والسـنة فـي مثلها إثباتاً أو نفيـاً، فإن المتعيـن أولاً النظر إلى حكم العقل، وتشخيصه عما عداه على نحوٍ لا يقع فيه الاشتباه والريـب، ثم النظر إلـى اللفظ الثابت عن الحكيم، فـإن كان موافقاً بظاهره لحكـم العقل كان مقرراً لـه، وإلا وجب تأويله، بمـا يوافق العقل، كما هو

المعـروف من دين الإسـلام وضروراته، ومن هنـا نعـرف محل الخطأ فـي قـول القائلين ان الأحكام العقلية سـاقطة عن الاعتبار، فالمتعين حصر المدارك، والأدلة بالسـمع فقط مستدلين على ذلك بحكـم العقل بصحة الجبر والتفويض معاً، مـع أن تنافيهما من البديهيات، فمن حكمه بصحة الأمور المتضادة يستكشف سقوطه عن الاعتبـار، وعـدم جـواز الاعتماد عليـه"[٤٠]، فمتكلمـوا الإماميـة نـادراً مـا يتركـون الدليل العقلي، في الاسـتدلال علـى أصولهم وآرائهم، وانما يعضدوه غالبـا بالدليل النقلي، الذي يؤكد الأصـل ،أو الـرأي الـذي يعتمدونـه ،فيقـول الشـيخ المفيد في بيان إمـكان العقل المجرد من الكشـف عن دلالة النص :"اتفقت الإمامية على أن العقـل يحتاج في عمله ونتائجه إلى السـمع وأنه غير منفك عن سـمع ينبه الغافل عن كيفية الاستدلال"[٤١] .

ويذهـب الشَّـيخ المفيـد في كتابـه تصحيح الاعتقـاد، إلى أن "ليس أمـام العقل، وفي حالة غياب النص، من كشف شيء غير الإباحة [٤٢]، لأنـه لا يمكنه الحكم بذلك مسـتقلًا، فهو عاجز عن إباحة أشياء من المحتمل أن الشرع لا يحكم بإباحتها؛ ويضيف في باب غير المباح: إن العقل لا ينفـكُّ أبـداً عن النَّقل"[٤٣] ، وهـذا ما انتهجه الشـريف المرتضى(ت٤٣٦هـ) فـي تعاطيه مـع الروايـات التي تُنسـب الذنـب والمعصية إلـى الأنبياء، فـكان يلجأ إلـى تأويلها إسـتناداً إلى الدليل العقلي الـذي حصل به العلم بحيث" إذا ثبت بأدلـة العقول التـي لايدخلها الإحتمال والمجـاز ، ووجوه التأويـلات أن المعاصي لا تجوز على الانبياء ، صرفنا كل ما ورد ظاهره بخـلاف ذلك من كتاب أو سـنة إلـى ما يطابق الأدلـة ، ويوافقها كما نفعل مثـل ذلك فيما يرد ظاهره مخالفاً لما تدل عليه العقول ، من صفاته تعالـى ، وما يجوز عليه أو لا يجوز"[٤٤] ، فإذا وصلت إلينا على سبيل المثال ، نصوصاً تحمل بيـن طياتها ما يُفهم منها إرتكاب بعض الأنبياء للمعاصي-حاشاهم الله-حينها يجب أن نعلم "أن الأدلـة العقليـة إذا كانت دالة علـى أن الأنبياء لا يجوز أن يواقعوا شـيئا مـن الذنوب صغيراً وكبيـراً، فالواجب القطـع على ذلك، ولا يرجع عنه بظواهر الكتاب؛لأنها إما أن تكون محتملة مشـتركة، أو تكـون ظاهراً خالصـاً ، لما دلت العقول على خلافه"[٤٥].

الذي يدلُّ عقلاً على أنَّ الأنبياء لا يجوز أن يفعلوا قبيحاً، ما ذكره السـيد المرتضى من "أنَّ القبيـح على ضربين : فضرب منه يمنع الآيات وقوعه منهم ، كالكذب فيما يؤدّونه والزيادة فيه أو النقصان، أو الكتمان لبعض ما كُلِّفوا تبليغه، لأنَّ المعجزات تقتضـي صدق من ظهر عليه، وأنَّـه لا يجوز أن يحرف الرسـالة، ولا يبدّلها، ويقتضـي أيضاً أن لا يجوز عليـه الكتمان ممَّا أمر بأدائه، لنقض الغرض في بعثه، والضرب الآخـر مـن القبائح هو مـا لا تعلّق لـه بالأداء والتبليغ، فهذا الضرب الذي يمتنع منه أنَّه منفي عـن القبول منهم، وإنَّما بُعثوا ليؤدّوا ما حمِّلوه، وليعلموا بما أدّوه التفسـير مـن القول، يقتضي نقض الغرض أيضاً"[٤٦].

لذا يقـول الشـيخ الأنصاري(ت١٢٨١هـ) "أنه كلما حصل القطع من دليل عقلي فلا يجوز أن يعارضـه دليل نقلـي ، وإن وجد ما ظاهره المعارضـة ، فـلا بـد مـن تأويله إن لـم يمكن طرحه، وكلما حصل القطع من دليل نقلي، مثل القطع الحاصل من إجماع جميع الشـرائع على حدوث العالم زمانا، فلا يجوز أن يحصل القطع على خلافـه من دليل عقلي،(ع) مثل اسـتحالة تخلف الأثر عن المؤثر"[٤٧].

وجـاء في بصائـر الدرجات عن سـفيان بن السـمط قال: "قلت لأبي عبد الله (ع) جُعلت فداك إنَّ الرجـل ليأتينا من قِبَلـك فيُخبرنا عنك بالعظيم مـن الأمر فيَضيـق بذلك صدورنا حتَّـى نكذِّبه ، فقـال أبو عبد الله (ع) أليس عنـى يحدثكم ؟ قال: قلت: بلـى، قال: فيقول: لليل انـه نهار ، وللنهار انـه ليل؟ قال: فقلـت: له لا ، قال :فقال: رده إلينا فإنك أن كذبت فإنما تكذبنا " [٤٨]، فيبدو أن السائل يسـأل الإمام(ع) عن فحوى بعض الأحاديث التي لا يمكن ان تحتملها عقولهم ، فتميل نفوسـهم إلى تكذيبـه؛ كونه صعب تخيلـه، فأجابه الإمام جواباً يتناسـب مع مقدرته الذهنية ، بـأن هل ما جاءكم يخالـف ما يقول به العقـل النظري؟ كمن يخبرك أن هـذا الليل نهار أو أن هـذا النهار ليل ؟ ، أي، أن الذي جاءكم عنا تأباه عقولكم كما تأباه حواسكم النظريـة" أي، هـل تظن بنا أنَّا نقـول ما يُخالف العقـل؟! فإذا وصـل إليك عنّا مثل هـذا فاعلم أنَّا أردنـا به أمـراً آخر غير ما فهمت ، أو صدر عنَّا لغرضٍ فلا تكذِّبه"[٤٩] .

لـذا يمكن القـول إن العقل حاكـم على جاء مـا يخالفـه من المنقـول الصحيـح ، وكان لزاماً حملـه على غير ظاهره إن أمكن أو طرحه اذا لم تتوفر قرائن معتبرة ، وسنتناول في هذا المطلب تأويـلات المتكلمين عـن بعـض الاحاديث التي جاءت دلالتها الظاهرة مخالفة لما يحكم به العقل .

جـاء في كتاب الكافي عن أحمد بن إدريس، عـن عمران بن موسـى، عن هارون بن مسـلم، عـن مسـعدة ابن صدقـة، عن أبي عبـد الله (ع) قـال: «ذُكـرت التقية يوما عند علي بن الحسـين (ع) فقال: والله لو علم أبو ذر ما في قلب سـلمان لقتله، ولقد آخا رسـول الله(ص) بينهما، فما ظنكم بسـائر الخلق، إن علم العلماء صعب مستصعب، لا يحتمله إلا نبي مرسل، أو ملك مقرب ، أو عبد مؤمن امتحـن الله قلبه للإيمان، فقال: وإنما صار سلمان من العلماء لأنه أمرء منا أهل البيت، فلذلك نسبته إلى العلماء» [٥٠] .

لاتخلـو دلالـة الحديث من إشـارة إلى وجود أسـرار غيبيـة ، ومقامـات روحانيّـة عاليـة المضامين في أحاديثهـم، كذلك فيه اشـارة إلى كرامة وفضيلة لسـلمان الفارسي، حيث يدلّ على أنّ سـلمان يمتلك من المعـارف ، والحقائق ما لو أظهره لأبـي ذر الغفاري، لمـا تمكن الاخير من تحمّل ذلك، بل سـيندفع إلى تكذيب سلمان والحكم عليـه بالارتداد أو ربما أقدم على قتله نتيجة لذلك مع علمه بمكانته وعلو شأنه.

لكـن المفارقة هنا ، هو كيـف يمكن أن نوفق بيـن مكانة أبي ذر ، وبين ما يمكن أن يصدر عنه من قبيح الفعل كاحتمال قتله لسـلمان المحمدي لو أنه اطلع على الأسـرار التي تحملها من آل البيت وفي ذلك يقـول المازندراني" المراد بما في قلب سلمان العلوم والأسرار ، ومنشأ القتل هو الحسد ، والعناد وفيه مبالغة على التقية من الأخوان فضلاً عن أهل الظلم والعدوان "[٥١].

أما السـيد المرتضى فإستبعد دلالة القتل على الحقيقـة وإنما تأولها على المجاز فقال: "إن الهاء فـي قوله (لقتله) راجعة إلى المطّلِع لا إلى المطّلَع عليـه ؛ كأنّـه أراد : أنّه إذا اطّلـع على مافي قلبه وعلم موافقة باطنه لظاهره، وشـدة إخلاصه إشتد ظنـه ، ومحبتـه له وتمسـكه بمودتـه، ونصرته فقتلـه ذلك الظن ، والود بمعنـى أنه كاد يقتله كما يقولون فلان يهوى غيره ، وتشـتد محبته له حتى أنـه قد قتله حبـه ، وأتلف نفسـه ، وما جرى هذا من الألفاظ ـ وتكون فائدة هذا الخبر حسـن الثناء مـن النبي(ص) علـى الرجلين وأنـه آخى بينهما وباطنهما كظاهرهما وسرهما في النقاء والصفاء

كعلانيتهما ، حتى لو أن أحدهما إطلع على مافي قلب الآخر لأعجب به، وكاد يقتله صحبة له، وظناً به ، وهذا أشبه بمنزلة الرجلين في نفوسهما عند النبي (ص) وأليق بأن يكون مدحاً وتقريظاً (٥٢).

ولو قبلنا هذا الرأي ، فهل أن فيه مؤاخذة ولوم على أبي ذر ، كونه يضمر في قلبه لصاحبه كل هذا المقدار من الحسد ، فيجيب المازندراني على هذا التساؤل بالنفي معللاً ذلك "أن المقصود في مواضع استعمال (لو) هو أن عدم الجزاء مترتب على عدم الشرط، وأما ثبوته فقد يكون محالاً لابتنائه على ثبوت الشرط ،وثبوت الشرط قد يكون محالاً عادة أو عقلاً ، كعلم أحدنا بجميع ما في القلب وثبوت حقيقة الملائكة للمتكلم في قوله : (لو كنت ملكاً لم أعص) ومن هذا القبيل قوله تعالى : {لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ } سورة الزمر الآية ٦٥،على أنه يمكن أن يكون المقصود من التعليق هو التعريض بوجوب التقية وكتمان الأسرار على من يخاف منه الضرر كما في قولك : (و الله لو شتمني الأمير لضربته) فإنه تعريض بشاتم آخر وتهديد له بالضرب بدليل أن الأمير ما شتمك ولو شتمك : لما أمكنك ضربه"(٥٣) .

ويذهب المجلسي إلى أن ما يحويه قلب سلمان، من مراتب معرفة الله ومعرفة النبي و الأئمة "لو كان أظهر سلمان له شيئا من ذلك لكان لا يحتمله، ويحمله على الكذب، وينسبه إلى الارتداد أو العلوم الغريبة والآثار العجيبة التي لو أظهرها له لحملها على السحر فقتله، أو كان يفشيه ويظهره للناس فيصير سببا لقتل سلمان على الوجهين، وقيل: الضمير المرفوع راجع إلى العلم، والمنصوب إلى أبي ذر أي لقتل وأهلك ذلك العلم أبا ذر، أي كان لا يحتمله عقله فيكفر بذلك، أولا يطيق ستره و صيانته فيظهره للناس فيقتلونه"(٥٤) .

وقد برّر أحد الباحثين منشأ تلك الدوافع، التي تدور في ذهن أبي ذر لو حملت على الحقيقة إلى "بل هو الجهل واستحياش كل أحد عما لم يستأنه ، وخالف مرتكزات ذهنه وعادته، ولا ريب أن من نشأ على تعظيم معاوية طول عمره استوحش من سماع لعنه ونسب اللاعن إلى كل سوء والأسوأ من كل سوء في نظر المتدين الكفر فينسبه إلى الكفر ويقتله، ومن نشأ على القول بتجسم الواجب تعالى ينسب القائل بتجرده إلى الضلال والكفر وبالعكس، ومن نشأ على الاعتقاد أن الاحتياج إلى العلة للحدوث ينسب مخالفه إلى إنكار الواجب، وبالعكس من ذهب إلى أن الاحتياج للإمكان نسب غيره إلى الكفر. إذ يقول لو جاز على الواجب العدم لما ضر عدمه وجود العالم وهكذا."(٥٥) ، لكن هذا التبرير بهذه الصورة من التأويل لا يتناسب مع ماعرف من سيرة هذا الصحابي الجليل لقرب منزلته من النبي وآل بيته واستئناسه بصحبتهم .

يتضح في ضوء ما تقدم أن دلالة الحديث فيها تعريض ، وإشارة إلى الآخرين بوجوب كتمان ما علموه من علوم تحمل مضامين عالية ، لا يستطيع تحملها كل أحد ، وأن أبي ذر وسلمان ليسا هما المقصودان في الخطاب تحديداً ، بل هو على نحو التقريب ، والتمثيل، مع كون هؤلاء نماذج من الأصحاب المقربين والحواريين ، وإلا فإنه لا يمكن أن نحمله على المعنى الظاهري والحرفي، فأبو ذر أجلّ من أن يقدم على قتل سلمان رضوان الله تعالى

عليهما، وإنّما المراد هو الإشارة إلى هذا التفاوت في سعة الفهم؛ هذا غاية ما يمكن أن يُقال في توجيه هذا الحديث ، والذي يؤيد ذلك ما رواه الكشي في رجاله عن محمد بن الحسن، عن محمد بن الحسن الصفار، عن محمد بن عيسى، عن إسماعيل ابن مهران، عن أبي جميلة المفضل بن صالح، عن جابر بن يزيد الجعفي قال: "حدثني أبو جعفر (ع) سبعين ألف حديثا لم أحدث بها أحداً قط ، ولا أحدث بها أحداً أبدا ، قال جابر: فقلت لأبي جعفر (ع): جعلت فداك إنك حملتني وقراً عظيماً، بما حدثتني به من سركم ،الذي لا أحدث به أحداً ، وربما جاش في صدري حتى يأخذني منه شبه الجنون قال: يا جابر فإذا كان ذلك فاخرج إلى الجبان فاحفر حفيرة ،ودل رأسك فيها ثم قل: حدثني محمد بن علي بكذا وكذا"(٥٦) .

المبحث الثالث : تبرير متشابه الظواهر .

يُعد التأويل من الوسائل المعينة على حفظ الشريعة ، وبث الروح فيها فيما لو تم توظيفها في توسيع أفق معنى النص ، ليستوعب كل الواقعات، والمستجدات إلى قيام الساعة ، وقد ذكرنا في مطلع البحث ، أن من المعاني التي يحتملها المعنى الاصطلاحي للتأويل هو التبرير، وذلك أن " يُستعمل بمعنى توجيه المتشابه ، وهو تفعيل من الأوّل بمعنى الرجوع ؛ لأنّ المؤوِّل عندما يُخرِّج للمتشابه وجهاً معقولاً ، هو آخِذٌ بزمام اللفظ ليعطِفه إلى الجهة الّتي يحاول التخريج إليها ، ومن ثمَّ يستعمل في تبرير العمل المتشابه أيضاً ، كما في قصَّة الخِضْر (ع)، قال لصاحبه: {سَأُنَبِّئُكَ بِتَأْوِيلِ مَا لَمْ تَسْتَطِعْ عَلَيْهِ صَبْرًا} سورة الكهف الآية ٧٨، أي: سأُطلِعُك على السرِّ المبرّر لأعمالٍ أثارَت شكوكك ودَعتْك إلى الاعتراض"(٥٧) .

ولما كان التأويل وسيلة من وسائل التحليل النصي، الموجب للوصول إلى معرفة المراد، فإن "العلاقة الجامعة بينهما ، هي علاقة البحث في الوجود بعلة معقولة، وتبعاً لذلك يكون التأويل العقلي صورة من صور اليقين، بحسب ما تقتضيه طبيعة البرهان المرتبط بالعقل"(٥٨).

وهذا ما نجده جلياً في كلام علمائنا، في ضوء السعي إلى تبرير بعض ما جاء مبهماً ومتشابهاً في دلالة الالفاظ ، أو معارضاً لثوابت العقل ، والمنطق ، فكان لزاماً أن نجد ما يبرر هذا الاختلاف، إذا لم يكن هناك طريقاً آخر لصرف اللفظ إلى معنى آخر ، كما لو أننا فقدنا القرائن الصارفة أو كونها غير صالحة كدليل على ذلك ، ومما جاء في تراث علمائنا ما يؤكد هذه الطريقة هذه الروايات:

حديث مارية القبطية:

جاء في الخبر المروي عن النبي (ص) في قصة مارية القبطية –زوج النبي(ص) -وما كان من قذف بعض الأزواج لها بابن عمها، فقال النبي (ص)لأمير المؤمنين علي بن أبي طالب(ع):" خذ سيفك يا علي وإمض إلى بيت مارية، فإن وجدت القبطي فيه فاضرب عنقه، فقال له أمير المؤمنين: إنك تأمرني يا رسول الله بالأمر فأكون فيه كالسكة المحماة في ذات الوبر، فأمضي لأمرك في القبطي ،أو يرى الشاهد ما لا يرى الغائب فقال له النبي (ص): بل يرى الشاهد ما لا يرى الغائب ، فمضى أمير المؤمنين إلى بيت مارية القبطية ، فوجد القبطي فيه ، فلما رأى السيف بيد أمير المؤمنين ، صعد إلى نخلة في الدار فهبت ريح كشفت عنه ثوبه ، فإذا هو ممسوح ليس له ما للرجال فتركه أمير المؤمنين وعاد إلى النبي (ص) فأخبره الخبر، فسري عنه و قال: الحمد لله الذي نزهنا أهل البيت عما يرمينا به أشرار الناس من السوء"(٥٩).

ومما تجدر الإشـارة اليـه، أن الخبر لم يرد في كتب الحديث الإمامية الأربعة ، ولكن ذكره صاحب (مسـتدرك الوسـائل) نقـلاً عن كتاب (الكافئة في ابطـال توبة الخاطئة) ،وكذلك في رسالة خبر مارية وكلاهما للشيخ المفيد ، وذُكر أيضـاً فـي كتاب تفسـير القمي ، أما الاشـكال الموجه إلى هذه الرواية يتمثل بالسـؤال اللآتي: كيف يمكن أن يأمر الرسـول (ص) بقتل رجل على التهمة بغير بينة؟ .

قدم الشيخ المفيد أكثر من تبرير لهذا التساؤل دفعاً لتلك الشبهة ، قائلاً: "أنه قد كان جايزاً من الله تعالـى أن يأمر نبيه -صلوات الله عليه -بقتل القبطي على جميع الأحوال ، لدخوله بيت النبي (ص) بغير إذنه له في ذلك ، وعلى غير اختيار منه له ورأي ، فاسـتفهمه أميـر المؤمنين (ع) لهـذه الحال ، فأخبره بما عرف الحكم فيه، وأنه غير مباح دمه على كل حال"[٦٠].

وقـال في موضع آخـر : "يجوز ويمكن أن يكون الحكم فيه مفوضاً اليه (ص) فلما استفهمه أميـر المؤمنين (ع) بأن له حال التفويض اليه ، فقال : إن شاهدته بريئاً ، فلك الرأي ، وأقتضت الحال التي تشاهدها منه قتله أو العفو عنه فذلك إليـك ، وقد فوضت ما فوض إلي إليك ، فإعمل بما تراه"[٦١] .

أما السـيد المرتضـى فقد قـدم تبريراً آخر محتمـلاً " أن القبطـي جائـز أن يكون من أهل العهـد الذين أخـذ عليهم أن تجـري فيهم أحكام المسـلمين ، أن يكون الرسـول (ص) تقدم إليه بالانتهاء عن الدخول إلى مارية ، فخالف وأقام على ذلـك وهذا نقـض للعهد ، وناقـض العهد من أهل الكفر مـؤذن بالمحاربة ، والمؤذن لها مستحق للقتل "[٦٢].

فلوحظ من هذه التأويلات المتقدمة سـعي العلمـاء لتبرير فعل النبي الإكـرام انطلاقا من الإيمـان بكونـه معصوماً من الزلـل والخطأ ، فلابـد إذاً أن يكون الأمر بقتله مبني على حكمة وهي رفع الشـبهة عمن لا بصيرة له بحق النبي (ص) ومنزلتـه من الله في غلطه، وإقدامه على قتـل من هو برئ محقون الدم عند الله، ليبين له مراده في الاشـتراط، ويعلمه أنـه - وإن أطلق الأمر - فإنمـا قصد به ما ظهر فيه بالبيان. ولو كان النبـي (ص) اشـترط في الكلام ما كان فيه فـي الجـواب لم يبـن لأمير المؤمنيـن – (ع) الفضل الذي أبانه الاشتراط والاستفهام[٦٣] .

أخذ الميثاق من صلب آدم :

روى الكليني في الكافي بسنده عن محمد بن يحيـى، عن أحمد بن محمـد، عن ابن محبوب، عن الحسـن بـن نعيم الصحاف قال: سـألت أبا عبـد الله (ع) عن قول الله: { فَمِنكُمْ كَافِرٌ وَمِنكُم مُّؤْمِـنٌ} سـورة التغابن الآية ٢، فقـال: عرف الله إيمانهـم بولايتنا ، وكفرهـم بها، يوم أخذ عليهم الميثاق في صلب آدم(ع) وهم ذر"[٦٤].

يرى المازندراني(ت١٠٨١هـ) في شرحه لهذا الحديث ، أن هناك تنافي بين ألفاظ الرواية فإن قوله (ع) (في صلب آدم) ينافي قوله (وهم ذر)؛ لأنهم إن كانوا ذراً ، لم يكونوا في صلب آدم، بل كانوا خارجين منه، وإن كانوا في صلبه لـم يكونوا ذرا ؟ لذا سـعى لحل هـذا التعارض الموجـب للاشـتباه فـي ضـوء تأويـل مدلول الروايـة بقولـه :"لا تنافـي بينهمـا ؛ لإحتمال كونهـم ذراً وهم في صلبـه، ولا بُعد فيه بالنظر إلى القدرة القاهرة، فإن قلت: هذا التوجيه ينافي ما في بعض الروايات من أنه أخذ منهم الميثاق بعـد خروجهم من صلبه وهم ذر يدبون ؟ قلت:

لا يبعد أن يُقال: إن أخذ الميثاق وقع ثلاث مرات تأكيداً ، ومبالغة مرة بعد عرك الطين حين خرجوا كالذر يدبون، ومرة حين كونهم ذرا في صلب آدم (ع) بعد تكميل خلقه، وقبل نفخ الروح فيه، ومرة ثالثة بعد نفخه حين خرجوا من صلبه يدبون حتى رأهم آدم(ع) والروايات الآتية في باب الكفر والإيمان ربما تُشعر بذلك وهذا الذي ذكرته من باب الاحتمال والله أعلم بحقيقة الحال"[٦٥].

واما ما جاء في رواية الكليني في حديث طويل فنذكر منه محل الشاهد : ثم قال الله عزوجل لآدم: انظر ماذا ترى، قال: فنظر آدم (ع) إلى ذريته، وهم ذر قد ملأوا السماء، قال آدم (ع): يا رب ما أكثر ذريتي ولأمر ما خلقتهم؟ فما تريد منهم بأخذك الميثاق عليهم؟ قال الله عز وجل: يعبدونني ، لا يشركون بي شيئا، ويؤمنون برسلي ، ويتبعونهم، قال آدم (ع) يا رب فمالي أرى بعض الذر أعظم من بعض ، وبعضهم له نور كثير ، وبعضهم له نور قليل ، وبعضهم ليس له نور؟ فقال الله: كذلك خلقتهم لأبلوهم في كل حالاتهم"[٦٦] فيحتمل الشيخ المفيد:"أن يكون ما أخرجه من ظهره، أصول أجسام ذريته دون أرواحهم، وإنما فعل الله ذلك ليدل آدم (ع) على العاقبة منه، ويظهر له من قدرته وسلطانه ومن عجائب صنعه وعلمه بالكائن قبل كونه ليزداد آدم (ع) يقينا بربه ويدعوه ذلك إلى التوفير على طاعته والتمسك بأوامره والاجتناب لزواجره"[٦٧].

الخاتمة

إن دلالة ظواهر النصوص المخالفة للأدلة المستندة إلى ثوابت عقلية ، وضرورات دينية ومذهبية تمنع من الأخذ بها لما ينتج عنه من اصطدام الظاهر بالقواعد المسلمة ومعارضته لما ثبت من مباني المتكلم أو المشرع .

لذا فإن ما جاء مخالف لتلك ثوابت المذهب وضرورات الدين، الثابتة بالعقل والروايات الصحيحة كان لزاماً على العلماء أن يصرفوه عن ظاهره ، فالمتكلم يرى أنه إذا حصل له علم قطعي بأن بعض الروايات التي يتنافى ظاهرها مع تلك الأحاديث ، لم يكن هذا الظاهر مقصوداً، فإن أمكن تأويل هذه الأخبار بصورة لا تتضارب مع تلك الأحاديث الصريحة القطعية التي تعتبر من ضروريات الدين، لجأ إلى تأويلها بالوجه الذي يمنع من تعارض تلك الظواهر مع الأدلة النقلية والعقلية التي ثبتت بها أصول المتكلمين.

الهوامش

١- الشيرازي، السيد مرتضى الحسيني: المعاريض والتورية –٢٧٣.

٢- السيد الخميني الموسوي: الأربعون حديثا - ٢ / ١٣١.

٣- الكليني : الكافي - ٨/ ١٢٥.

٤- المصدر نفسه -٨/ ٥٣.

٥- الشيخ المفيد : الارشاد في معرفة حجج الله على العباد- ١/ ١٨٠، المجلسي : بحار الأنوار -٢٢/ ٤٦.

٦- الكافي -١/ ٤١٧، وصدر الآية من سورة النساء ٤: ٤٧ هكذا (يا أيها الذين أمنوا بما نزلنا مصدقاً لما معكم...) وأما آخرها (نور مبيناً) فهو في نفس السورة آية: ١٤٧ هكذا (يا ايها الناس قد جاءكم برهان من ربكم و أنزلنا إليكم نوراً مبينا) لعله سقط من الخبر شيء.

٧- البلاغي ،الشيخ محمد جواد: آلاء الرحمن - ١/ ٢٦.

٨- ينظر: الفيض الكاشاني : تفسير الصافي- ٣٣/١

٩- البيان في تفسير القرآن-٢٣٠.

١٠- الكافي ١-/ ٢٢٨ | ٢، الشيخ أبو جعفر محمد بن الحسن بن فروخ الصفار: بصائر الدرجات- ١/ ٢١٣.

١١- الميلاني ، السيد علي الحسيني : التحقيق في نفي التحريف - ٦٢.

١٢- ينظر : المجلسي : مرآة العقول - ٢/ ٤٠٩ و ٥/ ١٤ و ٥/ ٨١ و ٢٦/ ٧٧ و ٢٦/ ٤٩٠ ...وغيرها.

١٣- المجلسي : مرآة العقول - ٢٦/ ٥٦٦.

١٤- الكليني : الكافي - ١/ ٣٣٨.

١٥- المجلسي: مرآة العقول - ٣/ ٣٣.

١٦- الاعتقادات - ٩٣.

١٧- من لا يحضره الفقيه - ٤/ ٢٦.

١٨- يُنظر : الميلاني ، السيد علي الحسيني: التحقيق في نفي التحريف عن القرآن الشريف-١١٦.

١٩- التبيان في تفسير القرآن - ١ / ٣.

٢٠- الشيخ الطوسي: عدة الأصول - ٢ / ٥١٦

٢١- الخلاف في الفقه : ٢/ ٣٤٨.

٢٢- وردت رواية في رجم مرأة تدعى (شراحة) في معظم كتب أهل السنة عن رجم علي (ع) لها، فقالوا: (جلدها لأنه حسبها بكرا، ثم علم أنها ثيب فرجمها، ألا تراه أنه جلدها يوم الخميس ورجمها يوم الجمعة، ولولا ذلك لجمع بينهما في يوم واحد. والثابت: أنها زنت بكرا فجلدها، ثم زنت ثيبا فرجمها، ويحتمل أن يكون رجمها في جمعة لا تلي الخميس أو تليه) ينظر : للماوردي أبو الحسن علي بن محمد بن محمد بن حبيب البصري البغدادي : الحاوي الكبير ١٩٢/١٣، وجاءت في كتب الإمامية رواية بهذا المعنى عن زرارة عن أبي جعفر (ع) قال:(قضى علي (ع) في امرأة زنت فحبلت فقتلت ولدها سرا فأمر بها فجلدها مائة جلدة، ثم رجمت وكان أول من رجمها)، الشيخ الطوسي : تهذيب الأحكام - ١٠ - / ٥.

٢٣- ابن أبي جمهور الاحسائي :عوالي اللآلئ :٢/ ١٥٢ و ٣/ ٥٥٣.

٢٤- الفيض الكاشاني ، الملا محمد محسن بن مرتضى بن محمود : التفسير الصافي - ١ / ٥٢.

٢٥- الفيض الكاشاني: الوافي - ٢/ ٤٧٢.

٢٦- الطبأطبائي ، السيد محمد حسين : الميزان في تفسير القرآن - ١٢ / ١٠٩.

٢٧- البيان في تفسير القرآن : ٢٠٠ - ٢٠١.

٢٨- ورد فعل العقل في القرآن الكريم في تسعة وأربعين موضعا، وكل أفعال العقل تدلّ على عملية الإدراك والتفكير والفهم لدى الإنسان.

٢٩-الشيخ المفيد: تصحيح إعتقادات الإمامية -١٤٣.

٣٠- الشيخ المفيد: أوائل المقالات - ٦٨ .

٣١- الكرماني، حميد الدين: راحة العقل- ١٣٧ - ١٩٤.

٣٢- ينظر : السُبحاني ، الشيخ جعفر: الحديث النبوي بين الرواية والدِراية- ٦١.

٣٣- ينظر: الأدلبي ، صلاح الدين : منهج نَقد المَتن عند علماء الحديث النبوي- ٣٠٤.

٣٤- ينظر: السباعي، مصطفى حسن : السُنّة ومكانتها في التشريع الإسلامي - ٥٥.

٣٥- ينظر : أبو زهرة محمد : تأريخ المذاهب الاسلامية- ٢١-٢١٣.

٣٦- ابن الجوزي جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد: تلبيس إبليس - ١١٦.

٣٧- ابو زهرة محمد:تاريخ المذاهب الإسلامية-١٤٨ - ١٤٩.

٣٨- الحسني ، الشيخ هاشم معروف: المباديء العامة للفقه الجعفري - ٢٣٩

٣٩- الشريف المرتضى: الفصول المختارة من العيون والمحاسن للمفيد-١/ ٥١.

٤٠- السيد الطبأطبائي : الشيعة في الميزان - ٤٧ / ٢.

٤١- الشيخ المفيد: أوائل المقالات - ٤٩.

٤٢- الشيخ المفيد: تصحيح الاعتقاد، المؤلفات الكاملة- ٥/ ١٤٣.

٤٣- الشيخ المفيد: التذكرة بأصول الفقه، المؤلفات الكاملة- ٩/ ٤٣.

٤٤- الشريف المرتضى :آمالي المرتضى : ١/ ٤٧٧

٤٥-المصدر نفسه - ١ / ١٢١.

٤٦- الشريف المرتضى : موسوعة السيد المرتضى : ٢/ ٥٢٩.

٤٧- الأنصاري ،الشيخ مرتضى: فرائد الأصول - ٦ / ٤.

٤٨- الصفار، محمد بن الحسن: بصائر الدرجات- ٥٣٧.

٤٩- المجلسي: بحار الأنوار- ٢/ ١٨٧.

٥٠- الكليني : الكافي - ١ / ٤٠١.

٥١- المازندراني: شرح أصول الكافي- ٧/ ٦ .

٥٢- السيد المرتضى : أمالي المرتضى- ٢/ ٣٩٦ - ٣٩٧.

٥٣- المازندراني : شرح أصول الكافي - ٥/ ٧.

٥٤- المجلسي : مرآة العقول - ٤/ ٣١٥.

٥٥- المازندراني : شرح أصول الكافي - ٧/ ٦، الشعراوي : هامش ١.

٥٦- الكشي ، ابو عمرو محمد بن عمر: رجال الكشي - ٢/ ٤٤١ ، الشيخ المفيد : الاختصاص - ٦٦.

٥٧- معرفة ،الشيخ محمد هادي: تلخيص التمهيد- ١/ ٤٨٠.

٥٨- د.عبدالقاهر فيدوح : نظرية التأويل في الفلسفة العربية الاسلامية - ١٦٧.

٥٩- الشيخ المفيد : رسالة حول خبر مارية - ٥.

٦٠- المصدر نفسه- ٢٣ .

٦١- الشيخ المفيد: رسالة حول خبر مارية - ٥.

٦٢- محمد بن عبدعلي ال عبدالجبار :هدي العقول إلى أحاديث الأصول - ٨/ ٢٢١.

٦٣- المصدر السابق - ٢٢.

٦٤- الكليني : الكافي - ١/ ٤١٣.

٦٥- المازندراني : شرح أصول الكافي- ٧/ ٥٤.

٦٦- الكليني: الكافي - ٢ / ٩.

٦٧- الشيخ المفيد : المسائل السروية – ٤٦.

المصادر

١- ابن أبي الجمهور محمد بن علي بن إبراهيم الإحسائي(ت٩١٠هـ) ،عوالي اللئالي العزيزية في الأحاديث الدينية ، تحقيق أقا مجتبى العراقي ، الطبعة الاولى ١٤٠٣هـ- ١٩٨٣م ، مطبعة سيد الشهداء ، قم – إيران.

٢- ابن الجوزي جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (ت٥٩٧هـ) ، تلبيس إبليس ، الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر، بيرزت، لبنان الطبعة: الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠١م

٣- ابن خلدون عبد الرحمن بن محمد بن خلدون ولي الدين، مقدمة ابن خلدون ، تحقيق: عبد الله محمد الدرويش الناشر: دار يعرب سنة النشر: ١٤٢٥ هـ- ٢٠٠٤م .

٤- ابو زهرة محمد بن أحمد بن مصطفى بن أحمد المعروف بـ(أبي زهرة)، تأريخ المذاهب الإسلامية ، ملتزم الطبع والنشر: دار الفكر العربي –القاهرة .

٥- الأدلبي صلاح الدين، منهج نَقد المَتن عند علماء الحديث النبوي ، دار النشر: دار الآفاق الجديدة، بيروت –لبنان ، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.

٦- الأنصاري الشيخ مرتضى أستاذ الفقهاء والمجتهدين(١٢٨١هـ) فرائد الأصول، إعداد لجنة، تحقيق تراث الشيخ الاعظم ، قم – مجمع الفكر الاسلامي -١٣٨٠هـ.

٧- البلاغي محمد جواد النجفي (ت١٣٥٢هـ)، آلاء الرحمن في تفسير القرآن ، الناشر : دار إحياء التراث العربي، بيروت-لبنان

٨- الحسني هاشم معروف ، المباديء العامة للفقه الجعفري الناشر: دار القلم ، الطبعة الثانية مزيدة ومنقحة ، ١٩٨٧م.

٩- السباعي مصطفى حسني(ت١٣٨٤هـ)، السُنّة ومكانتها في التشريع الإسلامي، الناشر: المكتب الإسلامي: دمشق - سوريا، بيروت - لبنان الطبعة: الثالثة، ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م ، بيروت- لبنان.

١٠- السبحاني ، الشيخ جعفر ،أصول الحديث وأحكامه في علم الدراية ، دار جواد الأئمة (ع) للطباعة والنشر ، بيروت - لبنان ، الطبعة الاولى ، ١٤٣٣هـ-٢٠١٢م.

١١- الخميني السيد روح الله مصطفى أحمد الموسوي (ت١٤٠٩هـ)، الأربعون حديثا، تعريب : محمد الغروي ، دار زين العابدين ، طبع في لبنان ، الطبعة الأولى ، ١٤٣٢هـ - ٢٠١٠م .

١٢- مغنية ،الشيخ محمد جواد، الشيعة في الميزان ، دار الشروق – بيروت.

١٣- الشريف المرتضى ، علي بن الحسين بن موسى الموسوي علم الهدى (ت٤٣٦هـ)، رسائل الشريف المرتضى ، تقديم: السيد أحمد الحسيني ، إعداد: السيد مهدي الرجائي ، نشر: دار القرآن الكريم - قم ، طبع: مطبعة سيد الشهداء - قم ، ١٤٠٥ هـ .

١٤- الفصول المختارة من العيون والمحاسن للمفيد ، الطبعة الاولى ، ١٤١٣هـ ، الناشر: المؤتمر العالمي لالفية الشيه المفيد ، مطبعة: مهر.

١٥- الطوسي ، محمد بن الحسن بن علي بن الحسن ،المعروف بشيخ الطائفة(ت٤٦٠هـ)، العدة في أصول الفقه , تحقيق : محمد رضا الأنصاري القمي , الطبعة الأولى , ١٤١٧هـ , مطبعة : ستارة – قم.

١٦- المفيد ، الشيخ محمد بن النعمان ابن المعلم أبي عبدالله العكبري ، البغدادي (٣٣٦-٤١٣هـ) ، الإرشاد في معرفة حجج الله على العباد، تحقيق : مؤسسة ال البيت لتحقيق التراث، دار المفيد للطباعة والنشر والتوزيع ،الناشر: دار الهدى ن مطبعة : ظهور ، الطبعة الأولى ١٤٣١هـ.

١٧- أوائل المقالات في المذاهب والمختارات ، تحقيق الشيخ إبراهيم الأنصاري ، الناشر المؤتمر العالمي لألفية الشيخ المفيد، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ .

١٨- التذكرة بأصول الفقه ، تحقيق : الشيخ مهدي نجف ، الطبعة الاولى ، ١٤١٣هـ، الناشر : المؤتمر العالمي لألفية الشيخ المفيد، المطبعة : مهر.

١٩- تصحيح إعتقادات الإمامية ، الشيخ ، تحقيق : حسين دركاهي ، الناشر : المؤتمر العالمي لألفية الشيخ المفيد ، الطبعة الأولى، مطبعة مهر، قم –إيران ، سنة ١٤١٣هـ .

٢٠- رسالة حول خبر مارية ، تحقيق : الشيخ مهدي الصباحي ، الطبعة الاولى ، ١٤١٣هـ الناشر: المؤتمر العالمي لألفية الشيخ المفيد ، المطبعة : مهر.

٢١- الشيرازي، السيد مرتضى الحسيني، لمعاريض والتورية الطبعة الاولى ، ١٣٩٤هـ ، المطبعة -نكارش ، أيران -قم ، منشورات - دليل ما.

٢٢- الصفار أبو جعفر محمد بن الحسن بن فروخ، المعروف بالصفار القمي (ت ٢٩٠هـ)، بصائر الدرجات في فضائل آل محمد (ص)، قم، مكتبة آية الله مرعشي، الطبعة الثانية، ١٤٠٤هـ.

٢٣-الطباطبائي السيد محمد حسين(ت١٤٠٢هـ)، الميزان في تفسير القرآن ، منشورات مؤسسة الأعلمي للمطبوعات ، بيروت ، الطبعة الثالثة ، ١٣٩٣هـ .

٢٤-عبدالقاهر فيدوح، نظرية التأويل في الفلسفة العربية الاسلامية ، الناشر : الاوائل للنشر والتوزيع ، سوريا - دمشق ، الطبعة الاولى، ٢٠٠٥م

٢٥- الفيض الكاشاني الشيخ محمد محسن (ت١٠٩١ هـ)، التفسير الصافي في تفسير القرآن ، تحقيق السيد محسن الحسيني الاميني، الناشر: دار الكتب الاسلامية -ايران -طهران ، الطبعة الاولى ١٤١٩هـ ، المطبعة: المروي.

٢٦- الوافي ، التحقيق : مدرسة الامام أمير المؤمنين علي ع (أصفهان) _ سيد ضياء الدين حسيني ، إشراف مؤسس المكتبة السيد كمال الدين ، الناشر : عطر عترت ، الطبعة الاولى ، ١٤٣٠هـ، المطبعة ، رسل - قم المقدسة.

٢٧- الكشي محمد بن عمر بن عبد العزيز(ت٣٥٠هـ)، رجال الكشي ، اختيار معرفة الرجال ، تحقيق: جواد القيومي الأصفهاني ، مؤسسة النشر الاسلامي التابعة إلى جماعة المدرسين في قم المشرفة ، الطبعة الأولى ، ١٤٢٧هـ .

٢٨- الكليني , الشيخ محمد بن يعقوب (ت٣٢٨هـ) الكافي ، منشورات الفجر ، بيروت – لبنان , الطبعة الأولى ، ١٤٢٧هـ-٢٠٠٧ م.

٢٩- المازندراني ، المولى محمد صالح (ت١٠٨١هـ)، شرح أصول الكافي ، شرح أصول الكافي تحقيق السيد علي عاشور، دار إحياء التراث العربي ، بيروت -لبنان ، الطبعة الثانية ، ١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م

٣٠- المجلسي، محمد باقر بِن مُحَمَّد تَقِي بِن مَقْصُودْ عَلِي المَجْلِسِي الأَصْفَهَانِي(ت١١١١هـ) ، بحار الأنوار بحار الأنوار الجامعة لدرر أخبار الأئمة الأطهار ، طبعة جديدة محققة ومصححة بإشراف لجنة من العلماء ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت – لبنان.

٣١- مرآة العقول شرح أخبار آل الرسول ، تقديم السيد مرتضى العسكري ، إخراج ومقابلة وتصحيح : السيد هاشم الرسولي ، الناشر : دار الكتب الإسلامية لصاحبها الشيخ محمد الأخوندي- طهران.

٣٢- محمد بن عبدعلي آل عبدالجبار القطيفي البحراني(١٢٥٠هـ)، هدي العقول إلى أحاديث الاصول ، تحقيق مصطفى الشيخ عبدالحميد آل مرهون ،منشورات شركة دار المصطفى لإحياء التراث ،الطبعة الاولى ١٤٢٥هـ -٢٠٠٤م ، بيروت – لبنان.

٣٣- معرفة ، الشيخ محمد هادي، تلخيص التمهيد، مؤسّسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرّسين بقم المشرّفة، الطبعة السادسة ، ١٤٢٨هـ

٣٤- الصدوق ، الشيخ أبي جعفر محمد بن علي ابن الحسين بن(ت٣٨١هـ) ، من لايحضره تحقيق الشيخ الأعلمي ، منشورات الأعلمي للمطبوعات،بيروت،-الطبعةالاولى ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.

٣٥- الميلاني السيد علي الحسيني، التحقيق في نفي التحريف عن القرآن الشريف، نشر : مركز الحقائق الاسلامية، الطبعة الثالثة ، ١٤٢٦هـ ، المطبعة : ظهور – قم.

Reasons for the interpretation of the hadith according to the Imami scholars

Prof. Dr. Ali Abdul-Hussain Al-Muzaffar

Amer Abdulla Attia Al-Ziyadi

College of Jurisprudence/ University of Kufa

This research deals with the study of the reasons that prompted the Imami speakers to resort to interpreting the apparent significance of the hadith‹s words, for example, their violation of the necessities of the doctrine, which is indicated by reason and hearing, whether it is from the book or the definitive narrations , Or the connotation of the hadith‹s connotation of the definitive rational postulates, so it was necessary to carry these connotations to what they are not, if possible, or to subtract them, if no significant evidence is available to divert them to the desired meaning ; Because the mind is the judge of what contradicts it from the authentic tradition, so one of the reasons for interpretation is to justify the similar significance of the hadith, because the hadith is similar as in the similarity in the Qur‹an, It is difficult for the recipient of the speech to understand its apparent significance, which leads the interpreter to raise similar significance through interpretation.